- تخصيص الخدمات الصحية (نظام الضمان الصحي التعاوني والتأمين، وتأهيل المشافي والترخيص لنحو ٢٥ شركة تأمين متخصصة...إلخ) [١].
- تخصيص شركة التعدين العربية السعودية وطرح أسهمها للاكتتاب العام.
- تخصيص خدمات توظيف السعوديين في القطاع الخاص (الشراكة مع القطاع الخاص من خلال الغرف التجارية الصناعية والترخيص لافتتاح مكاتب التوظيف الأهلية).
- تخصيص الأندية الرياضية (الاستثمار في الأندية الرياضية وتحويلها إلى منشآت تجارية تعمل وفقاً لأسس تجارية وتتوزع ملكيتها بين الأفراد والدولة).
- تخصيص خدمات مؤسسة البريد السعودي (استثمار القطاع الخاص لمشروع صناديق خدمة واصل، ومشاركة القطاع الخاص في شركة نقل البريد السطحي والطواف (ناقل)، وإسناد خدمات البريد الدعائي للقطاع الخاص، والعمل على تحويل مؤسسة البريد السعودي إلى شركة قابضة تمتلك عدداً من الشركات المتفرعة عنها تعمل في قطاع الخدمات البريدية) [٢].
- إعادة الهيكلة والتخصيص للعديد من الخدمات في الهيئة العامة للطيران المدني بمشاركة القطاع الخاص أو باستقلالية مثل (مشروع تطوير مجمع صالات الحج، والتشغيل التجاري للمطارات الدولية الثلاثة، والأسواق الحرة وفندق مطار الملك خالد ...إلخ).
- تخصيص الخدمات البلدية (إنشاء وتشغيل المسالخ وأسواق النفع العام وخدمات النقل والحركة، واستئجار المعدات الثقيلة والخفيفة...إلخ).
- تخصيص الخدمات التعليمية (تأجير الأراضي والاستفادة من رجيع التوالف الورقية والكتب الدراسية، والنقل المدرسي، واستثمار المقاصف المدرسية، والتعليم الأهلي، وإنشاء المباني التعليمية وصيانتها).
- الاستثمار في العملية التعليمية (إنشاء رياض الأطفال وإدارتها، وزيادة إسهام القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني في تعليم البنات، وتصنيع مستلزمات التقنية التعليمية، والاستثمار في المدارس السعودية في الخارج وتشغيلها من قبل القطاع الخاص ....إلخ).
- الاستثمار من قبل القطاع الخاص في برامج ومشروعات الجمعيات الخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن (افتتاح معاهد متخصصة لتعليم الكبار، وتعليم القراءة والكتابة والحاسب الآلي للأطفال في سن ما قبل الدراسة).
- الاستثمار من قبل القطاع الخاص في المراكز الأهلية لذوي الاحتياجات الخاصة، ومراكز تأهيل ومهارات تناسب سوق العمل.

مشاريع إرساء دعائم تحول المملكة إلى الاقتصاد المعرفي:

مهدت المشاريع التي جرى تنفيذها خلال خطة التنمية الثامنة، من قبل القطاعين العام والخاص، للتوجه نحو إقامة الاقتصاد المعرفي (الاقتصاد المبني على المعرفة) خلال خطة التنمية التاسعة، وهذا يشتمل على المشاريع الكبرى التي اعتمدتها الحكومة والمشاريع التي وردت في الخطة الاستثمارية والمشاريع الممولة من فائض إيرادات الميزانية.

وتهتم هذه المشاريع بإقامة تجمعات صناعية جديدة في قطاعات من شأنها تنويع الاقتصاد وتعميق البعد التقني والمعرفي، مع الحرص على توسيع رقعة الانتشار الجغرافي لتلك المشاريع على مستوى المملكة وفي مختلف مناطقها لتحقيق التنمية المتوازنة.

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية:

بدأ العمل في مشروع «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية» بعد إعلان خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – عنها بتاريخ ١٤٢٧/٥/٢٦هـ (٢٠٠٦م)، ومن المتوقع أن تكون هذه الجامعة من المشاريع المستقبلية الرائدة، وأحد أفضل المراكز العلمية والابتكار والإبداع.

من خلال دعم الجامعة بصفوة من العلماء والخبراء المتميزين عالمياً مما يسهم في جعلها منارة للإشعاع العلمي والتواصل على الأصعدة العربية والإسلامية والعالمية، وقد أقيمت هذه الجامعة في مدينة ثول على ساحل البحر الأحمر بتكلفة ١٠ مليار ريال، على مساحة تقدر بنحو ١٢ مليون م٢، وتضم كليات العلوم والطب والصيدلة وعلوم الحاسب والاتصالات والهندسة، ومن المستهدف أن تستوعب نحو ١٠ آلاف طالب

ستمثل الجامعة باعتبارها بيتاً جديداً للحكمة منارة للسلام والأمل والوفاق وستعمل لخدمة أبناء المملكة ولنفع جميع شعوب العالم .. وأنني أرغب أن تصبح هذه الجامعة الجديدة واحدة من مؤسسات العالم الكبرى للبحوث وأن تعلم أجيال المستقبل من العلماء والمهندسين والتقنيين وتدربهم، وأن تعزز المشاركة والتعاون مع غيرها من جامعات البحوث الكبرى ومؤسسات القطاع الخاص على أساس الجدارة والتميز

«الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود»

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٦ لعام ١٤٣١هـ.
(٢) المصدر السابق.